

د. أحمد ديراني:

عيد العمال في واقع الحال كلمة

شكرا للمجلس الثقافي للبنان الجنوبي على مبادرته الى هذا النشاط في مناسبة عيد العمال ، وشكرا على

دعوتنا وإستضافتنا وشكرا كبيرة أستاذ حبيب صادق

الرفاق والاخوة والأصدقاء

في البداية أتوجه بالتحية الى شهداء الثورات العربية و في مقدمتهم الشهيد الأول محمد بوعزيزي ، وفي

المناسبة نحي شهداء الطبقة العاملة اللبنانية من وردة بطرس إبراهيم الى يوسف العطار

لست في صدد خطاب أو محاضرة ، ولن أبادر الى حديث تقليدي ، في المهام والبرامج ، خصوصا ، أنني

لست في موقع من يتوجب عليه ذلك ولست أيضا المؤهل كفاية له .

جل ما سأسعى اليه ، كما هو تعريف دور مرصدنا ، المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين ، كموقع

اعلامي نقابي ديمقراطي معارض ومستقل ، وبالتالي يغلب عليه النقد أيضا ، لذا سأسعى الى طرح

ملاحظات وأفكار للنقاش

إن أزمة الحركة النقابية والمطلبية والعمالية خصوصا ، لايمكن قراءتها بعيدا عن الازمة البنوية

للمجتمع اللبناني عامة والتي هي جزء منه ونتيجة لأزمته

أزمة البلد والمجتمع ، " تكوين منقوص وطنيا "

- الوجه الخارجي للازمة : يتمثل بالارتهان الخارجي والاقليمي ، وذلك عبر ارتهان الجماعات اللبنانية

كل منها الى جهة إقليمية ، حيث نرى ان الاصل في مواقف جماعات الطوائف ووعيتها وممارستها لشروط

وجودها ووزنها في المعادلات الداخلية يتم عبر تمثيلها والتقاطع مع مترتبات مواقف مرجعياتها الاقليمية ،

حيث تشكل ، الجماعة الطائفية ، المستند الداخلي لوزن ونفوذ مرجعيتها الاقليمية ، وحيث تصبح علاقات

الاستتباع الخارجية ، هذه ، شرطا من شروط وجود المكونات اللبنانية ووزن الجماعات الطائفية المشكلة

للكيان . ويصبح البلد ، بالتالي ، مجموعة إئتلافات خارجية عبر ركائز داخلية ، هي الجماعات الطائفية ،

وبهذا المعنى فإن لبنان " تكوينه البنوي منقوص وطنياً " لان الجماعات الطائفية

تكوينات بنوية منقوصة الوطنية

ويمكن بالتالي وصف تاريخ لبنان ، بأنه تاريخ تقارب وتباعد ، توافق وصراع الجماعات الطائفية المكونة له

( بأبعادها الخارجية ) لارساء معادلات توازن القوى الداخلي فيما بينها ( على أن نميز مرحلة الستينات

والسبعينات بما مثلته الشهابية من محاولة تمرد أو تجاوز لتلك الانتماءات ، من خلال السعي الى بناء

الإدارة والدولة اللبنانية على مسافة وبعد من التوازنات الطائفية وتدخلاتها ، ولاحقا مرحلة التطور المدني والديمقراطي .ودور الحركة الشعبية واليسار )

داخليا: أدت الحروب الأهلية المتتالية والسيطرة والهيمنة الخارجية والازمة الداخلية المستمرة ، الى دمار مؤسسات المجتمع المشتركة المدنية والنقابية والاجتماعية والى تقليص وشبه الغاء لامكنة ومساحات التلاقي بين اللبنانيين والى انقسام وشلل في مؤسسات الدولة الدستورية والسياسية والتمثيلية والادارية.  
-ان الفاعل أو الفاعلين الاساسيين في اتجاهات التطور والصراع السياسي والاجتماعي( الآن ) ، هم الطوائف كمؤسسات انتماء وصراع ،اذ ان الطائفة ليست مجرد اطار انتماء ديني أو مذهبي بل هي صاحبة ادوار ووظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية وخدمائية لها ولجمهورها ، والتي أدت الى اضمحلال دور القوى الاجتماعية المهنية والنقابية والمطلبية الموحدة وغير الطائفية.  
-الدولة اللبنانية ، كفكرة وتجسيد مادي في الواقع:

تجسد الدولة ، كمبدأ ووجود ، حدود " التسوية " او حدود التلاقي بين الطوائف ، ومصيرها سلبا أو ايجابا وجودا أو انعدام وزن ووجود ، مرتبط بالاتجاه العام للعلاقة بين الطوائف ، وبالتالي فإن القاعدة الاجتماعية للدولة ، را هنا ، الغلبة فيها ، هي للطوائف ، وتحديدًا في مناطق التلاقي فيما بينها او التسوية المعقودة ، ولكني لا أعتقد بالمطلق أن " الطوائف" مؤسسات محكمة الاغلاق ، وخالية من التناقضات وتضارب المصالح ولا يتم الخروج عليها

-واقع المؤسسات النقابية والمطلبية :

الاتحاد العمالي العام والنقابات العمالية : مع أهمية كل التوصيفات لمظاهر الازمة الداخلية ومسؤولية القيادات النقابية والتيارات النقابية بكل تنوعاتها التقدمية واليسارية في الصدارة منها ) ومسؤولية الدور السلبي والخطر للدولة والطوائف ولمرحلة سلطة الوصاية السورية في استهداف الحركة النقابية للهيمنة عليها وتدميرها

أن للازمة والضعف والتشردم اسبابا وركائز موضوعية ،لابد من رؤيتها في سياق الازمة العامة للبلد ، و البناء عليها كي نتجنب التبسيط في التحليل ونزعة الحلول الادارية " لمشاكل بنيوية " في خلال محاولة المعالجة .

- بنية طائفية وشعب مقسم مذاهب وطوائف ، ليس من البداهة بل من الصعوبة أن ينتج مؤسسات تمثيل نقابية ومدنية

الأزمة لاتلغي المسؤولية الذاتية ومبدأ المحاسبة :

- بالرغم من الاسباب المشار إليها ، الا أن ذلك لکه لايلغى المحاسبة والهروب من تحمل المسؤولية الذاتية ، أقله على مستوى الصراع والمحاولة للخروج مما تتخبط به الحركة النقابية ، حيث حولت قيادة الاتحاد العمالي العام الاتحاد الى شبه فدرالية طوائف كشكل جديد ل " وحدة الحركة النقابية " وجعلت الاتحاد ورقة إستعمال سياسي في يد الإئتلافات الطوائفية المهيمنة في المجتمع لخوض معاركها

- في محاسبة قيادة الاتحاد العمالي العام والمعارضة النقابية ، أستعيد هنا ما قلناه في بيان المرصد الصادر في مناسبة عيد العمال حيث توجهنا اليه بجملة من الاسئلة :

لذا نتوجه بالسؤال الكبير ، بل بالأسئلة العديدة الى قيادة الاتحاد العمالي العام في لبنان ، لنقول له:

- أين أنت من تمثيل مصالح العمال والإلتزام بحقوقهم ؟
  - أين أنت من عملية بناء هيكلية نقابية ديمقراطية يشكل العمال عمادها
  - أين هي إستقلاليتك عن الطوائف والمذاهب المدمرة لوحدة الشعب اللبناني ووحدة كادحيه وعماله ؟
  - أين هي اسفلاليتك عن جميع أطراف الانقسام الأهلي وجميع اطراف السلطة السياسية ؟
- ونقول له ، للإتحاد العمالي العام في لبنان ولجماعات الطوائف والمذاهب المتواجدين داخله :
- إن الولاء للطوائف والمذاهب لايبني نقابات وإتحادات ديمقراطية ولا غير ديمقراطية ، لأنها أصلا ستكون غير نقابية ، ولا يطلق حركة عمالية حقيقية ومناضلة

- أن التقاعس عن الدفاع عن حقوق العمال وعدم الإلتزام بمصالحهم ، جعل ويجعل الإتحاد تركيبة هشّة ويبعد العمال عن نقاباتهم .

- ونقول له يضا ، إن عملية بناء إتحاد نقابي قوي وديمقراطي ومستقل يحتضن العمال ، إما أن تبدأ عبر خوض غمار النضالات والتحركات المطلوبة في مراكز العمل والشارع وغير المرتهنة للحسابات والولاءات الطائفية أو الاستعمال السياسي أو لن تكون أبدا .

و للمعارضة في الاتحاد العمالي العام والحركة النقابية نقول :

- أنه لايمكن للمعارضة أن تكون معارضة إذا وقفت على ذات الأرضية التي تقف عليها قيادة الإتحاد العمالي العام ، من حيث النهج الفوقي في الممارسات النقابية ، والولاءات السياسية والمذهبية للبعض منهم

، بإسثناء معارضين قلة قليلة ، ستكون مصداقيتهم على محك ممارسة مختلفة وإطلاق مبادرات نضالية حقيقية ، وإلا هم في الركب سائرون .

- إن المعارضة السابقة ، بكل تلاوينها ، تتحمل مسؤولية مضاعفة عن الواقع المتردي للحركة النقابية ، وذلك بسبب سياستها التسوية غير المبدئية ، وعدم وضوح الرؤية والثبات في المواقف وعدم الالتزام بالنهج الديمقراطي والوطني المستقل و بمصالح العمال ، والتي تعتمد ، في معظمها ، ذات الأساليب الفوقية والشكلية في تجديد نقاباتها ، أحيانا في الغرف المقفلة وبعيدا عن العمال ،

- حيث كان يجب على المعارضة أن تخوض غمار معركة بناء حركة نقابية ديمقراطية ومستقلة ، من داخل الاتحاد وفي الأساس من خارجه ، بعيدا عن تهافت أوهاام الحفاظ على وحدة حركة نقابية مزعومة وغير موجودة ألا في إئتلاف الطوائفيين والملتحقين بالسلطة من داخل الاتحاد ، وبانت الحركة النقابية فارغة من العمال وشكلية جدا ولا تقدم شيء، بل تؤخر وتجهض إمكانية بروز وعي عمالي وفتح الطريق امام بناء حركة نقابية ديمقراطية ومستقلة

- في ظل هذا التوصيف للإتحاد العمالي العام ، لم يعد مفهوما عودة البعض من المعارضة الجادة الى هيئات الاتحاد ومن ثم الخروج منه مجددا من دون أن نعرف لماذا دخلو ولماذا خرجو؟ ولا التنسيق الذي يقوم به البعض الاخر من خارج الاتحاد مع قيادة الاتحاد .

أخيرا ، إن المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين ، إذ يلتزم السعي والدعوة الى بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة وجماهيرية ، يدعو جميع الناشطين العماليين والنقابيين الملتزمين بالمعايير النقابية الصحيحة ومن تبقى من معارضة نقابية ديمقراطية أو قوى ديمقراطية ، الى الحوار والتواصل ،

وصفحات المرصد مفتوحة للجميع ) ، والى نفض الغبار عن همتهم للبدء في تأسيس حركة عمالية ، أولا ، ونقابية ديمقراطية ثانيا ، بدءا من مؤسسات العمل وفي صفوف القواعد العمالية وفي المناطق ، عبر إطلاق

التحركات من أجل مطالب العمال الحيوية وهي كثيرة ، والتي تبدأ من ظروف العمل في المعامل والمؤسسات ، وحماية القدرة الشرائية للأجر ، والسلم المتحرك للأجور ، وتأمين السكن ، والتعليم ، والعمل للجميع وإيجاد قانون ضرائبي عادل وإلغاء كل التشريعات التمييزية بحق المرأة ، وإيجاد قانون إنتخابي ديمقراطي عصري محرر من القيد الطائفي ، وحماية التقديمات الاجتماعية وزيادتها وحق الانتساب الى الضمان وملاحقة المؤسسات المتخلفة . وصولا الى المطالب العامة في حماية الضمان الاجتماعي ومنع

انهياره من خلال الحفاظ على التوازن المالي ، والعمل على تطويره ، و تطبيق فروع المطبعية ، وأبرزها العمل الى الانتقال لتطبيق قانون التقاعد والحماية الاجتماعية ، و تطوير القوانين والتشريعات العمالية وخصوصا تعديل قانون العمال اللبناني ، ومناقشة مشروع الوزير بطرس حرب و الذي يتضمن ثغرات كبيرة وأبرزها منع حق التنظيم النقابي لموظفي الدولة ، والعمل من أجل هيكلية نقابية قطاعية ديمقراطية تستند الى المعايير والاتفاقيات الدولية .

إن هذه المهام هي مطروحة على جميع النقابيين والديمقراطيين والليبراليين في الحركة النقابية وفي مؤسسات المجتمع المدني وعلى جميع قطاعات الحركة المطبعية .  
المستجد السياسي الاساسي اليوم :

#### 1- عربيا :

- الحراك الثوري والديمقراطي العربي والانجازات الباهرة المحققة ، وأهم ما فيها :
- عودة حضور الشعب " كشعب " بما هو لاعب أساسي وفاعل رئيسي في الحياة السياسية والتغيير
- طرح قضية السلطة بشكل مباشر وكمدخل لإحداث التغييرات وفتح مسار تطوري جديد لإعادة بناء السلطة ومؤسسات الحكم ومؤسسات المجتمع في جميع مستوياتها .

#### 2- لبنانيا :

- بالرغم من حدة الانقسام الطائفي والمذهبي والعنف الناتج عنه تجاه المجتمع والاحتمالات الخطرة التي يمكن ان تنتج عنه ، أريد تسجيل الاتي :
- إن حدة الإنقسامات والاستقطابات الطائفية التي تسود البلاد اليوم ، وقد وصلت الى ذروتها ، و لم تعد تسمح بإنتاج تسويات تتيح استمرار هذا النظام السياسي الطائفي كمبدأ ومؤسسات ، وهذه الانقسامات سائرة بالبلاد الى مزيد من تفكك مؤسسات الدولة والى إهيار الوطن .
- أصبحت الصيغة السياسية الطائفية لتكوين الدولة عاجزة عن إنتاج تسوية تجديد نفسها أو ايجاد مرجعية داخلية لإدارة البلاد ، وهذا دليل ضعف الصيغة والنظام وليس دليل قوة ، بالرغم من عنفه الظاهر والمسيطر
- إن الطائفية أصبحت لا تصلح ( وهي كانت لاتصلح ) مبدءا لحكم البلاد وذلك بالمعنى السياسي اليومي والمبدئي ، وأصبحت فاقدة الصلاحية والقدرة " وإنهاء تاريخ مفعول الصلاحية " ، وفاقدة للشرعية الوطنية .

لذا بات أمر استمرار المراهنة على نهج " المطالبة والمدافعة والإصلاحات المتدرجة أو المراهنة على اي من مؤسسات النظام ومرجعياته " غير ذي جدوى  
وانه أن الآوان للخروج من إختناقات النظام السياسي الطائفي والدعوة الى إطلاق مسيرة التغيير الجذري في البنية الطائفية للنظام بما هي مسيرة راهنة وقائمة اليوم ، وعلى ان يظل هذا الشعار كل التحركات المطلوبة والقطاعية و الشبابية والشعبية العامة .

د. أحمد الديراني

منسق المرصد اللبناني لحقوق

العمال والموظفين

[ahmeddirani@hotmail.com](mailto:ahmeddirani@hotmail.com)

عنوان المرصد :

[www.lebaneselw.com](http://www.lebaneselw.com)